أثر التحفيزات الجبائية في تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2002-2019 : دراسة تحليلية

The Impact of Tax Advantages to Improving the Competitiveness of Algeria's Private Sector During the Period 2002-2019 : Analytical Study

رجراج سليمة[1] * ، شارفي ناصر[2]

[1]جامعة البليدة 2- لونيسي علي (الجزائر)، rsalccguiness@hotmail.fr

[2] جامعة لونيسي علي- البليدة 2 (الجزائر)، nacer_charfi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 27 /05/ 2021 تاريخ القبول : 21 / 07/ 2021

ملخص :

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء حول أثر مساهمة التحفيزات الجبائيةفي تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)، و ذلك بالتطرق لماهية القدرة التنافسية للقطاع الخاص، مع إبراز لخصائص و مؤشراتو كذا عوامل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص، بالإضافة للتحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر، و في الأخير هناك دراسة تحليلية لسياسة التحفيزات الجبائية في تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر.

الكلمات المفتاحية :تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص؛ تحفيزات جبائية؛أثر التحفيزات الجبائية

تصنيف Jel : E62، Y10

Abstract:

This article aims to highlight the impact of the contribution of tax advantages to improving the competitiveness of the private sector in Algeria during the period (2002-2019), by addressing the competitiveness of the private sector, highlighting the characteristics, indicators and factors to improve the competitiveness of the private sector, as well as the tax incentives applied in Algeria, and in the end there is an analytical study of the policy of tax advantages in improving the competitiveness of the private sector in Algeria.

Keywords : Improving the competitiveness of the private sector; tax advantages; impact of tax advantages.

Jel classification code :E62 ،Y10

* المؤلف المرسل

1- مقدمة:

يشكل القطاع الخاص أحد المتغيرات المؤثرة في تطور و نمو اقتصاد أي دولة، و لهذا لابد من إشراكه في البيئة الاقتصادية نظرا لما يتميز به من إمكانيات تؤهله لتحقيق التنمية الاقتصادية، و لزيادة قدرته و مساهمته في تحسين اقتصاد أي دولة لابد من توفير مناخ مناسب لتشجيعه و جذبه، و لهذا فقد عمدت الجزائر على غرار باقي الدول بغرض تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص، و ذلك باتخاذ عدة إجراءات لذلك، فمن بداية سنة 2001 بدأت مرحلة جديدة من الإصلاحات و ذلك بتنفيذ سياسة الانتعاش الاقتصادي من خلال التحفيزات الجبائية.

و بناء على ما تم استعراضه، سنطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما مدى مساهمة الامتيازات الجبائية في تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر؟**

فرضيات البحث:

في هذا الإطار يمكننا صياغة مجموعة من الفرضيات للإجابة على التساؤلات من جهة، و موجهة لمسار البحث من جهة أخرى، و تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- القدرة التنافسية للقطاع الخاص عبارة عن تحسين نشاط مؤسسات القطاع الخاص باتباع دراسة على المدى الطويل من تحسين و طرح لمنتجات و تقديم خدمات جديدة تتماشى و متطلبات السوق.
- تعتبر التحفيزات الجبائية من السياسات التي تتبعها الحكومات لخدمة الاقتصاد الوطني، و الجزائر كغيرها من البلدان التي بدأت بتطبيق هذه السياسة من خلال القيام بعدة تدابير و إجراءات جبائية معينة، و تتمثل في إعفاء في الوعاء و أخرى تخفيض في المعدلات.
- قد ساهمت التحفيزات الجبائية في تشجيع و تفعيل نشاط القطاع الخاص بالجزائر.

2- ماهية القدرة التنافسية للقطاع الخاص :

2-1- مفهوم القدرة التنافسية:

2-1-1- تعريف القدرة التنافسية:

هناك عدة تعريفات للقدرة التنافسية، فتذهب المجموعة الكندية للأبحاث الزراعية لإعطاء تعريف أكثر شمولية لتفسير القدرة التنافسية: " القدرة التنافسية للصناعة عي عبارة عن مقدرة الصناعة على تحقيق الأرباح بشكل مستمر، و استحواذها على حصة سوقية مناسبة، لها القدرة للحفاظ عليها في الأسواق المحلية أو الأجنبية أو الاثنين معا"(خضور و شبانة، 2014، ص ص 91-92). وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية فهي: "قدرة المؤسسة على تقديم علامة متميزةأو أداء جيد أو سعر منخفض أو عرض جيد للسلعة أو خيط من هذه البدائل" (حمزة و صالحي، 2016، ص 200). وعرفت على أنها: "تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية متواصلة مقارنة مع منافسيها" (KOUDRI & HAICHOUR, 2001).

2-1-2- خصائص القدرة التنافسية:

تتميز القدرة التنافسية بعد خصائص هي: (عياري و رجم، 2000، ص 14)

- تبني و تصاغ على اختلاف و ليس على تشابه؛
- تكون غالبا مركزة جغرافيا؛
- تنعكس على كفاءة أداء المؤسسة في نشاطها أو في قيمة مت تقدمه للمشترين؛
- تؤسس على المدى الطويل باعتبارها تخص بالفرص في المستقبل؛
- القدرة تنبع من خاصية في المؤسسة تميزها عن غيرها لدى المشتري، و هذه الخاصية تشكل مصدر القدرة التنافسية؛

- يجب ان تؤدي إلى التأثير في المشترين و إدراكهم للأفضلية فيما تقدم المؤسسة؛
- تؤدي إلى تحقيق التفوق و الأفضلية على المنافسين؛
- الديمومة حيث أنها تحقق الاستمرارية عبر الزمن؛
- إمكانية الدفاع عنها بمعنى صعوبة تقليدها أو محاكاتها أو إلغائها من قبل المنافسين؛

2-1-3- أنواع القدرة التنافسية:

يوجد نوعين أساسيين من القدرة التنافسية، هما: (عبد أحمد، 2010، ص 08)

- **القدرة التنافسية الخارجية**: تركز المؤسسة في تمييزها للمنتج على عناصر تعطى فيه إضافة للمشتري من خلال تقليل تكلفة الاستعمال، أو رفع كفاءة الاستعمال، و على هذا المنطلق فإن القدرة التنافسية الخارجية تكسب المؤسسة قوة للمساومة في السوق، و تجعل المستهلك يشتري المنتجات بأسعار مرتفعة بفعل التمايز الذي أظهره هذا المنتج مقارنة بمنتجات المنافسين، و اقتناع المستهلك بأن جودة هذا المنتج أحسن و أفضل من جودة المنتجات من كل الجوانب، و هنا المؤسسة بإمكانها تقدم منتج متميز و فريد و له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك.
- **القدرة التنافسية الداخلية**: في هذه الحالة تركز المؤسسة في تفوقها و تميزها عن المنافسين، من خلال تحكمها في تكاليف الصنع، الإدارة أو تسيير المنتج، و التي تضيف قيمة للمنتج بإعطائه سعر تكلفة منخفض عن المنافس الأولي، حيث تلجأ المؤسسة إلى انتهاج استراتيجية السيطرة بالتكاليف، و تحسين الانتاجية التي تسمح لها بتحقيق مردودية أحسن و عوائد أكبر، و منه الوصول إلى أفضل قوة للمساهمة حتى في حالة انخفاض الأسعار أو الدخول في حرب الأسعار، لأن المؤسسة تتحكم في تكاليفها إلى درجة كبيرة و بحوزتها معرفة تنظيمية و تكنولوجية عالية.

2-2- عوامل القدرة التنافسية:

هناك عدة نقاط ترتكز عليها القدرة التنافسية، و هي: (رزيق و بوزعرور، دون سنة نشر، ص ص 06-07)

- الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة: و تعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة و ليس التقلبات في نوعية الإنتاج، مثلا ما يصطلح عليه حاليا ب ISO و منه ISO 9000 مثلا.
- التطور التكنولوجي و الذي يعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءا من الإنتاج إلى التغليف، التعليب، التخزين، الحفظ، و النقل .
- تطور اليد العاملة و تكوينها حيث أن استعمال تكنولوجيا حديثة و متطورة، و الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة ISO يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق.
- تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق، و هنا يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل، و حسب الطلب المستقبلي على العمل و التوجيهات التكنولوجية المستقبلية.
- الاهتمام بالبحث و التطوير من خلال تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة و الجامعات من جهة ثانية، و مركز الأبحاث من جهة أخرى، ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد، و لا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، و يعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية، و نقل تلك المعارف استغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية و توفير العوائد التي تكفل تنميتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة.

- دراسة الأسواق الخارجية فالسوق المحلية سوق محدودة ولابد من البحث عن خيارات أكثر تطورا و توازنا و محدودة المخاطر، و هنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب و نوعية المخاطر التجارية و غير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.
- إنتاج المعلومات تداولها و خزنها و كذا توثيقها يعتبر حاليا تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال تعتبر قوة فاعلة في نمو الانتاجية.

2-3- مؤشرات القدرة التنافسية:

2-3-1-مؤشر التكلفة الوحدوية لليد العاملة: (شريط و سدي، 2010، ص 14)

تتحسن التنافسية كلما كانت التكلفة أقل أو تساوي التكلفة لدى المنافسين الأجانب و يرمز لها لCUMO ، و تعطى كما يلي:

$$CUMO = Wijt \times Rjt / (Q/L)ijt \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث :Wijt :تمثل معدا أجر الساعة في قطاع النشاط i للبلد j في الفترةt ؛ :Rjtتمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي لعملة البلد j في الفترةt ؛ :(Q/L)ijtتمثل معدل الإنتاج الساعي في قطاع النشاط i للبلد j في الفترة.t

و يصبح من الممكن التعبير عن التكلفة الوحدوية النسبية لليد العاملة للبلد j مع البلد k بالمعادلة التالية:

$$CUMOijkt = CUMOijt/CUMOijkt \quad \ldots\ldots(2)$$

تبين المعادلة الثانية أن التكلفة الوحدوية لليد العاملة للبلد j يمكن أن ترتفع بالنسبة إلى مثيلاتها في البلدان المنافسة لعدة أسباب هي:

- ارتفاع معدل الأجور بشكل اسرع مما يجري في الخارج؛
- ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة اقل من الخارج؛
- ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى؛

إن ارتفاع التكلفة الوحدوية لليد العاملة للقطاع i يمكن أن تترجم بانتقال الميزة التنافسية لصالح القطاعات الأخرى، و عليه فإن هذه الزيادة تمثل الأداة التي تتحول الموارد من القطاعات التصديرية أو الأنشطة المنافسة للواردات بغية الاستجابة إلى حاجات الدولة أو حاجات الاستهلاك الداخلي، كما أن الزيادة في التكلفة الوحدوية لليد العاملة و الناتجة عن ارتفاع الأجور أو سعر الصرف يكون مرغوبا فيها، إذا كانت تنعكس على جاذبية صادرات الدولة أو قيمتها في البلدان الأجنبية، و إلا كانت التكلفة الوحدوية للدولة ينبغي ان تنخفض بالمقارنة مع تكلفة شركائها التجاريين، و هذا الانخفاض يمكن أن يستلزم تحسينات في الانتاجية او تخفيضا في الأجور أو خفضا للعملة

2-3-2- مؤشر الميزة النسبية للظاهرة:

أنشأ بورتو مقياسا للتنافسية على الميزة النسبية الظاهرة، و يمكن حسابه لبلد ما j للمنتج أو مجموعة منتجات أو فرع النشاط i على الشكل التالي:

$$RCAIJ = \frac{(\text{الصادرات الكلية للبلد j / صادرات منتج i للبلد j})}{(\text{الصادرات الدولية الكلية / الصادرات الدولية للمنتج i})}$$

عندما تكونRCAijأكبر من 1 فإن البلد j يمتلك ميزة نسبية ظاهرة للمنتج 1، و يجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فإن فرعا صناعيا تبلغ حصته 5% من الصادرات الدولية، و 6% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسيا.

إن فروع النشاط التي يمتلك البلد فيها RCA يمكن أن تكون أكثر إنتاجية أو أقل من الفروع المناظرة لها في الخارج، أو أن معدل نمو إنتاجيتها أكثر سرعة أو أكثر بطأ، و يتضمن مصدر الميزة النسبية تكلفة عوامل الإنتاج، منافذ الأسواق، الابتكار، و إن هذه المزايا التنافسية يمكن أن تنظم بشكل جيد، لأن المهارات و المعارف، يمكن أن تكتسب كما يمكن أن تتدعمبالوفرات الناجمة عن تجميع المشروعات و خاصة على مستوى العناقيد الصناعية و منظومات الابتكار، التي تشكل مجموعات من المشروعاتأو المعاهد و الجامعات، و مراكز البحث العلمي خارج السوق التي تمارس فعلها معا بهدف تراكم المعارف، و التي تحتاج إلى تقنيات متكاملة، و من الطبيعي أن يلعب التكوين المعرفي و البحث العلمي دورا كبيرا في خفض التكاليف و تحسين المنتج و تعزيز التنافسية، كما يمكن للدولة أن تحقق هذه المزايا للشركات من خلال الدعم في كافة المجال (فارس، 2018/2017، ص 63).

2-3-3- مؤشر تنافسية السلع المصنعة:

قام بتطويره كل من(2003 Wignaraja and Taylor) ، و يضم هذا المؤشر3 عناصر: قيمة الصادرات المصنعة للفرد (للسنة الماضية)، متوسط النمو السنوي للصادرات المصنعة (آخر 10 سنوات)، صادرات السلع المصنعة كثيفة التكنولوجيا كنسبة من مجموع صادرات السلع في السنة الأخيرة، و يعطى بالعلاقة التالية:

$$MECli= 0.3\ [log(F1j)-log(Min1)]/[log(Max1)-log(Min1)]+0.3[log(F2j)-log(Min2)]/[log(Max2)-log(Min2)]+0.4[log(F3j)-log(Min3)]/[log(Max3)-log(Min3)]$$

حيث: MECli: مؤشر البلد i؛ Fij: القيمة الملاحظة للعامل i للبلد j؛ Mini: الحد الأدنى لقيم العينة من أجل العامل i(i=1,2,3)؛ Maxi: الحد الأقصى لقيم العينة من أجل العامل i=1,2,3)) i.

2-3-4- مؤشر تكلفة الموارد المحلية:

و يبين هذا المؤشر ما إذا كان استعمال الموارد المحلية، يتم بكفاءة أو العكس، فإذا تعدى المؤشر 1 فإن الموارد المحلية لا تستخدم بكفاءة، و يعطى المؤشر بالعلاقة التالية:

$$DRCj= (PVj-DIVj)/Pj(1-FIVj/PVj)$$

حيث: **DRCj**: تكلفة الموارد المحلية للسلعة **j**؛ **PVj** : قيمة وحدة واحدة من السلعة **j**؛ **DIVj**: قيمة المدخلات المحلية في وحدة واحدة من السلعة **j**؛ **FIVj**: قيمة المدخلات الأجنبية في وحدة واحدة من السلعة **j**؛ **PVj**: سعر استيراد وحدة واحدة من السلعة **j**.

2-3-5- مؤشر التجارة البينية:

يستعمل لقياس تركز أو تشتت التبادلات التجارية، و يعطى بالعلاقة التالية:

$$lxi=\sum aijln(1/aij) \quad \text{مع } 0<aij<1 \text{ و } \sum aij = 1$$

$$lmi=\sum bijln\ (1/bij) \quad \text{مع } 0<bij<1 \text{ و } \sum bij = 1$$

حيث: **lxi** : مؤشر الصادرات البينية؛ **lmi**: مؤشر الواردات البينية؛ **aij**: حصة صادرات البلد **I** نحو البلد **j**(شريط و سدي، 2010، ص ص 14-15).

3- التحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر:

3-1- حسب النظام العام:

- **مرحلة الانجاز:**

هناك عدة امتيازات، تتمثل في:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاءمنحقوقالتسجيل و مصاريفالإشهارالعقاريومبالغالأملاكالوطنية المتضمنة حقالامتيازعلىالأملاكالعقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهةلإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛ (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال؛ (مقران، 2020، ص 158)

- **مرحلة الاستغلال:**

لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل، و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات **IBS**، و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني **TAP** (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، و تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة (مقران، 2020، ص 158)، و تمدد هذه المدة إلى 5 سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث 101 منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، و/أو الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

3-2- حسب النظام الخاص:

- **المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة :**

و تتميز بمرحلتين هما:

- **مرحلة الإنجـاز لمدة 03 سنوات:**

و نجد الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار، تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2‰ فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال، تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقيمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاءمنحقوقالتسجيل و مصاريفالإشهارالعقاريومبالغالأملاكالوطنية المتضمنة حقالامتيازعلىالأملاكالعقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهةلإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

- مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات:

إعفاء ممن الضريبة على أرباح الشركات، إعفاء من الرسم على النشاط المهني، و الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء ، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار، و مزايا إضافية لتحسين و / أو تسهيل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وفترات الاستهلاك.

- **المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقية) :**

- مرحلة الإنجـاز لمدة 5 سنوات:

و نجد فيها إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار، إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها، إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال، و إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج، مع الإعفاءمنحقوقالتسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ، وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع استثمارية.

- مرحلة الاستغلال:

لمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدّها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، و يكون الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**)، الرسم على النشاط المهني (**TAP**)، الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تنقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة، بقرار من المجلس الوطني للاستثمار، مع مزايا إضافية أخرى، بقرار من المجلس الوطني للاستثمار، مثل تلك المتعلقة بتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقيمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

4- دراسة تحليلية لأثر التحفيزات الجبائية في تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر:

4-1- حجم مشاريع القطاع الخاص الممولة:

4-1-1- حجم مشاريع القطاع الخاص الممولة من قبل آليات دعم الاستثمار:

نحصي من خلال دراستنا لحجم مشاريع القطاع الخاص الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2017).

الجدول (01):مقارنة حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع الخاص و العام خلال الفترة (2002-2017)

الحالة القانونية	عدد المشاريع الممولة
القطاع الخاص	61 926
القطاع العام	1 197

المصدر:الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،www.andi.dz(تم تفحصه:2020/03/12)

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ تأسيسها إلى غاية عام 2017م قد وصل إلى 123 63 مشروع مقسوم بين القطاعين العام و الخاص، و أن أكثر إقبال كان من القطاع الخاص ب 926 61 مشروع.

4-1-2- حجم مشاريع القطاع الخاص الممولة من قبل آليات التوظيف الذاتي:

من خلال دراستنا نريد معرفة حجم المشاريع الممولة من قبل كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول (02): حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2014-2019)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	40 856	23 676	11 262	4 406	5 535	7 245

المصدر: إحصائيات مقدمة من قبل البوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا (سايقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

تحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن الدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصل إلى أكثر من 40 ألف مشروع مدعم في عام 2014 لينخفض بعدها حتى وصل عام 2017 إلى حوالي 000 4 مشروع، حيث تميز بالانخفاض الكبير نظرا لنقص الاقبال على الوكالة لطلب الدعم، و بعد عام 2017 عاود الارتفاع.

الجدول (03): توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط

القطاع	زراعة	صناعة صغيرة	بناء	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة	الصيد البحري
العدد	118 111	335 297	72 694	173 441	150 005	3 694	806

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتحسين القرض المصغر، www.angem-dz.com(تمتفحصه:2021/02/17)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ تأسيسها وصل إلى 048 854 مشروع، و أن أكثر قطاع وجد إقبالا هو قطاع الصناعة الصغيرة، و أقلها هو قطاع الصيد البحري.

الجدول (04): حجم المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة (2014-2019)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	18 823	15 449	8 902	3 340	3 474	4 748

المصدر:

2014:bulletin d'information statistique de la PME(2015),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :26, p48

2015:bulletin d'information statistique (2016),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :28, p24

2016:bulletin d'information statistique (2017),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information° :30

2017:bulletin d'information statistique de la PME(2018),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° : 32, p 26

2018: bulletin d'information statistique de l'entreprise(2019),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :34

2019: bulletin d'information statistique de la PME(2020),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :36, p 27

من الجدول أعلاه نستنتج أن حجم المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في انخفاض مستمر منذ سنة 2014 إلى غاية سنة 2017، و بعدها بدأ بالارتفاع الطفيف حيث وصل سنة 2019 إلى 4 748 مشروع ممول.

2-4- أثر التحفيزات الجبائية في تشجيع القطاع الخاص في الجزائر:

4-2-1- أثر التحفيزات الجبائية على الجانب الاقتصادي:

نستعرض من خلال دراستنا لتكاليف تمويل المشاريع من قبل آليات دعم الاستثمار، و آليات التوظيف الذاتي.

الجدول (05): مقارنة تكاليف تمويل القطاع الخاص و القطاع العام في الجزائر من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2017)الوحدة: مليون دج

الحالة القانونية	القيمة الممولة
القطاع الخاص	8 570 379

المصدر:الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،www.andi.dz(تم تفحصه:2020/03/12)

نلاحظ من خلال دراستنا أن تكلفة تمويل مشاريع القطاع الخاص من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ تأسيسها قدرت ب 8 570 379 مليون دج، و هي تمثل الضعف مقارنة بالقطاع العام لنظرا للاهتمام الذي حصل عليه القطاع الخاص من إصلاحات مسته من أجل النهوض به .

الجدول (06): تكاليف تمويل القطاع الخاص في الجزائر من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2014-2019)الوحدة: مليون دج

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تكاليف التمويل	157 298	97 674	51 933	22 089	29 333	36 240

المصدر:إحصائيات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا (سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

نلاحظ من خلال الجدول أن التكاليف المتحملة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية قدرت ب 157 298 مليون دج خلال عام 2014، لينخفض هذا التمويل بكثير إلى غاية 2017 نظرا لنقص الاقبال على هذا النوع من التمويل، ثم عاود للارتفاع بعد عام 2017.

الجدول (07): تكاليف تمويل القطاع الخاص من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة (2014-2019)

الوحدة: مليون دج

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تكاليف التمويل	71 369,02	63 671,54	39 245,84	14 880,23	16 655,90	23 908,52

المصدر:

2014: bulletin d'information statistique de la PME(2015),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :26, p48

2015: bulletin d'information statistique (2016),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :28, p24

2016: bulletin d'information statistique (2017),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information° :30

2017: bulletin d'information statistique de la PME(2018),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° : 32, p 26

2018: bulletin d'information statistique de l'entreprise(2019),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :34

2019 : bulletin d'information statistique de la PME(2020),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :36, p 27

نستنتج من الجدول أعلاه أن تكاليف تمويل المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في انخفاض مستمر من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017، و عادت للارتفاع بعد سنة 2017.

4- 2-2- أثر التحفيزات الجبائية على الجانب الاجتماعي:

نستعرض من خلال دراستنا لمناصب الشغل المستحدثة من قبل آليات دعم الاستثمار و آليات التوظيف الذاتي.

الجدول (08): مقارنة حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين القطاع الخاص و العام خلال الفترة (2002-2017)

الحالة القانونية	حجم مناصب الشغل المستحدثة
القطاع الخاص	1 050 246
القطاع العام	131 914

المصدر:الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،www.andi.dz(تم تفحصه:2020/03/12)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ تأسيسها وصل إلى 160 182 1 منصب شغل مقسم بين القطاعين العام و الخاص، و أن أكثر قطاع استحداثا لمناصب الشغل هو القطاع الخاص بنسبة 88% بأكثر من 7 أضعاف ما تم استحداثه من القطاع العام.

الجدول (09): حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2019-2014)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	93 140	51 570	22 766	9 805	13 852	17 476

المصدر:إحصائيات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا (سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المناصب المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية خلال عام 2014 بلغ 140 93 منصب شغل، و بعدها بدأ بالانخفاض إلى غاية 2017 أين وصل إلى 805 9 منصب شغل مستحدث، لتعاود الارتفاع بعد هذا العام.

الجدول (10): حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة (2019-2014)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	42 707	37 921	21 850	8 299	8 598	11 576

المصدر:

2014 :bulletin d'information statistique de la PME(2015),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :26, p48

:2015bulletin d'information statistique (2016),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :28, p24

:2016bulletin d'information statistique (2017),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information° :30

:2017bulletin d'information statistique de la PME(2018),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° : 32, p 26

:2018bulletin d'information statistique de l'entreprise(2019),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :34

: 2019bulletin d'information statistique de la PME(2020),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :36, p 27

من الجدول أعلاه نستنتج أن حجم مناصب الشغل المستقطبة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بدأ بالتناقص منذ سنة 2014 إلى غاية سنة 2017، و بعد هذه السنة بدأ بالارتفاع إلى أن يصل إلى 576 11 منصب عمل عام 2019.

الجدول (11): حجم مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتحسين القرض المصغر حسب صيغ التمويل

صيغ التمويل	عدد مناصب الشغل المستحدثة
تمويل لشراء مواد أولية	1 188 651
تمويل ثلاثي(الوكالة، البنك، المستفيد)	128 544

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتحسين القرض المصغر، www.angem-dz.com(تمتفحصه:2021/02/17)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بلغ 195 317 1 منصب شغل، مع لجوء المستفيدين إلى تمويل شراء مواد أولية أكثر من التمويل الثلاثي.

5- الخاتمة:

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الجزائر قد دخلت في مسيرة من التحولات في النظام السياسي و الاقتصادي، توجب عليها أن تقوم بعدة إصلاحات من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق، و هذا ما جعل القطاع الخاص في قلب العملية الانتقالية، فهو مكلف بمجموعة من الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية كخلق مناصب عمل و دعم الابتكار و تحسين التنافسية و التخفيف من عدم المساواة الاجتماعية، هذه الأدوار أدت بالدولة إلى التركيز على تشجيعه، فقامت باستحداث عدة آليات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، و صاحب ذلك عدة إصلاحات من تسهيلات جبائية، و من بين النتائج المستنبطة من الدراسة نذكر:

- هذه السياسة المتبعة جعلت عدد الاستثمارات في القطاع الخاص في تزايد مستمر؛
- ساهمت في فتح مناصب شغل خصوصا لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مقارنة بالأجهزة الباقية نظرا لأن المبلغ المقترض لم يكن كبيرا و أن الفئة المستقطبة هي الفئة الفقيرة؛
- أكثر قطاع مستقطب هو قطاع النقل الذي لا يشترط التقيد بالمقر الاجتماعي؛
- قد كلفت هذه السياسة أموالا طائلة من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص؛

و من خلال ما تم استنتاجه يمكن أن نعطي بعض الاقتراحات التالية:

- يجب على الدولة أن تقوم بكل الاجراءات من أجل تفعيل المراقبة البعدية لجميع المستفيدين؛
- توفير نظام اتصال سريع و فعال من خلال آليات تضمن الاتصال المباشر مع المستثمرين عند الضرورة؛
- يجب التحول إلى حكومة إلكترونية، فهذا سينقل بيئة الاستثمار في القطاع الخاص إلى مستوى عصري، و قادر على المنافسة؛
- لابد من وضع استراتيجية محكمة في منح الدعم و التحفيزات للمشاريع التي تخدم الاقتصاد الجزائري؛

6- المراجع :

6-1- المراجع باللغة العربية:

أبو بكر عبد أحمد (2010)، دور التأمين الإلكتروني في تحقيق ميزة تنافسية لشركات التأمين: دراسة تحليلية لمنظور ريادي، الملتقى بعنوان:الريادة في مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة، تونس؛

إحصائيات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حاليا (سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)؛

أمال عياري و نصيب رجم (2000)، الإستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، ملتقى بعنوان: تنافسية المؤسسات الاقتصادية و تحولات المحيط، جامعة بسكرة، الجزائر؛

رسلان خضور و نادية شبانة (2014) ، دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري، مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الإدارية، العدد 2، ديسمبر، الجزائر؛

طارق فارس (2018/2017)،دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير(سطيف 1)، الجزائر؛

عابد شريط و علي سدي (2010)، دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية و مؤشراتها مع الإسقاط على المستوى الوطني، http://www.researchgate.net/publication/234139026 (تم تفحصه: 2019/02/10)

عبد الكريم مقران (2020)، دور التحفيزات الضريبية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016/2001، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 07، العدد 01، الجزائر؛

كمال رزيق و بوزعرور عمار، (دون سنة نشر)،التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير، ملحقة الخروبة، الجزائر؛

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتحسين القرض المصغر، www.angem-dz.com (تم تفحصه:2021/02/17)

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،www.andi.dz(تم فحصه:2020/03/12)

نائلة حمزة و عبد القادر صالحي (2016)، التسويق كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الجزائرية)"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية، المجلد 2 ، العدد 6 ، جوان، فلسطين ؛

6-2- المراجع باللغة الأجنبية:

- المقالات:

Ahmed KOUDRI& Mohamed Salah HAICHOUR(2001) ,enquête sur les pratiques et obstacles du management de la qualité dans les entreprises, les cahiers du CREAD, V17, N°56,Algérie ;

bulletin d'information statistique de la PME(2015),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information,N° :26, Algérie ;

bulletin d'information statistique (2016),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information° :28, Algérie ;

bulletin d'information statistique (2017),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information° :30

bulletin d'information statistique de la PME(2018),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information , N° : 32, Algérie ;

bulletin d'information statistique de l'entreprise(2019),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information° :34, Algérie ;

bulletin d'information statistique de la PME(2020),ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, N° :36, Algérie ;